

توجس عراقي من إجراءات أميركية مفاجئة في نهاية ولاية دونالد ترامب

توجيه ضربات للمليشيات وقادتها ضمن السيناريوهات المطروحة



في انتظار الأمر بالرحيل

طهران بـ"قرار مجلس النواب العراقي الداعي إلى خروج القوات الأميركية من العراق".

وجاء ذلك في وقت كشف فيه التحالف الدولي ضد تنظيم داعش بقيادة الولايات المتحدة، الأحد، أن عدد القوات الأميركية الموجودة في العراق يبلغ نحو ثلاثة آلاف عسكري فقط. ما يعني أن عملية سحب تلك القوات قد تمت بالفعل خلال الفترة الماضية، حيث كان يقدر عدد أفراد تلك القوات بأكثر من خمسة آلاف فرد.

ونقلت وكالة الأنباء العراقية الرسمية عن المتحدث باسم التحالف الدولي العقيد واين مارتو قوله إن "القوات العراقية حققت انتصارات عظيمة وفي أماكن صعبة من الناحية التضاريسية"، مشيراً إلى أن "إعادة توضع قوات التحالف كانت بسبب تسليم بعض القواعد للجانب العراقي". وبالنسبة إلى المليشيات الشيعية في العراق وقادتها، فإن تقليص عدد القوات الأميركية في العراق لا يعني زوال خطر تعرضهم لضربات أميركية مؤلمة.

فبينما يعول الجيش الأميركي على قدراته النوعية ونقاط تفوقه الساحق في الأجواء عبر منظومة متطورة من الطائرات المروحية والنفاثة والمسيرة، تنتشر المليشيات، بما في ذلك المنضوية ضمن قوات الحشد الشعبي، على الأرض بشكل واسع ودون غطاء جوي، ما جعلها في عدة مناسبات سابقة صيدا سهلا لتلك الطائرات. ومن جهة مقابلة يساعد تقليص حجم القوات الأميركية في العراق على تجميعها في عدد محدود من المواقع عالية التحصين ومن شبه المستحيل على المليشيات الوصول إليها وضربها في حال احتاجت تلك المليشيات إلى الرد على ضربات أميركية محتملة. وبذلك تصبح البعثة الدبلوماسية الأميركية إلى العراق هي نقطة الضعف الوحيدة التي يمكن للمليشيات الوصول إليها والانتقام من الإدارة الأميركية عبرها، الأمر الذي يفسر التدريبات الدفاعية غير الاعتيادية لقوات حماية سفارة الولايات المتحدة داخل المنطقة الخضراء، دون أن تستبعد المصادر العراقية لجوء إدارة ترامب إلى إغلاق السفارة وسحب الإداريين والدبلوماسيين منها قبل الإقدام على أي خطوة عسكرية ضد إيران وحلفائها في العراق والمنطقة.

الرئاسية أمام المرشح الديمقراطي جو بايدن. وتقول مصادر عراقية إن هناك مؤشرات على إمكانية اندفاع ترامب خلال الأيام الأخيرة من ولايته نحو تنفيذ ما لُوح به طيلة أعوام، وهو عمليات عسكرية واسعة ضد إيران أو ضد أنزرها في منطقة الشرق الأوسط، أو ضد كليهما معا.

وتوضح المصادر أن تقدير الحكومة العراقية التي تراقب بحذر شديد توجهات إدارة ترامب في آخر أسابيع ولايتها، ذهب إلى أن إغلاق السفارة الأميركية في بغداد خلال الأسابيع القليلة المقبلة أمر وارد، لاسيما أنه قد يكون جزءاً من ترتيبات احتواء أي رد عسكري إيراني على الهجمات الأميركية المزمومة، كما أن إغلاق السفارة قد يكون إجراء عقابياً ضد العراق، الذي ربما تعتقد إدارة ترامب أنه لم يبذل ما في وسعه للخروج من تحت عباءة طهران.

انسحاب الولايات المتحدة من العراق سيكون بمثابة عقاب لحكومة الكاظمي غير القادرة على مواجهة تقول المليشيات بمفردا

ووفقا لهذه التقديرات، تقول المصادر الاستخباراتية العراقية إن قادة في مليشيات تابعة لطهران اتخذوا إجراءات احترازية مؤخرا، خشية تعرضهم لتي تصفيات أو هجمات صاروخية أو عبر طائرات مسيرة، على غرار تلك التي استهدفت قاسم سليماني وأبومهدي المهندس قرب مطار بغداد مطلع العام الجاري.

وبالنسبة إلى إيران فإن السيناريو الأفضل هو أن تبادر إدارة ترامب بسحب قواتها من العراق لتخلو الساحة بذلك لها وللمليشيات التي تتحكم بها هناك ويعدها كثيرون بمثابة جيش رديف لإيران على الأراضي العراقية. وقال أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني، الأحد، إن خروج القوات الأميركية بالكامل من المنطقة هو "من أهم عوامل السلام فيها". وتذكر شمخاني خلال استقباله وزير الدفاع العراقي جمعة عناد في

غموض الموقف العسكري والسياسي الأميركي تجاه العراق في أواخر ولاية إدارة الرئيس دونالد ترامب، يثير التوجس في بغداد من إجراءات أميركية مفاجئة من شأنها أن تزيد من تعقيد الأوضاع العراقية الصعبة سياسيا واقتصاديا وأمنيا، وقد تحوّل البلد إلى ساحة مواجهة ساخنة بين الولايات المتحدة من جهة، وإيران والمليشيات العراقية التابعة لها من جهة مقابلة.

وقال إن "إنهاء الحروب يتطلب تنازلات وشراكة". وأضاف "وأجهنا التحدي، وبلدنا كل ما بوسعنا، والآن حان وقت العودة إلى الوطن". لكن ميلر يقول إن المرحلة الحالية "حاسمة" ويجب أن تحوّل خلالها من القيادة إلى الدعم.

وأعتبر مراقبون أن مذكرة ميلر هي مؤشر على إمكانية أن يوجه ترامب بسحب القوات الأميركية من العراق وسط ترجيحات بأن يكون ملف الانسحاب الأميركي من الشرق الأوسط هو ما أوجع الخلافات بين الرئيس الأميركي وقادته العسكريين مؤخرا، متسببا في إقالة وزير الدفاع مارك أسبر.

كذلك لم تخل الساحة الدولية من مؤشرات على قرار الانسحاب، حيث أعلنت باريس معارضتها سحب الولايات المتحدة لقواتها من العراق أو أفغانستان. وقال وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان بمناسبة زيارة وزير الخارجية الأميركي إلى باريس "لا يجب القيام بذلك (الانسحاب من أفغانستان) في رايينا. ولا يجب القيام بذلك في العراق أيضا".

وبالنسبة إلى الحكومة العراقية فقد تكون أبناء من قبيل سحب القوات أو إقفال السفارة الأميركية كابوسا لأنها تأتي وسط حالة من عدم اليقين بشأن قدرة أجهزة الدولة الرسمية على احتواء خطر المليشيات التابعة لإيران الذي يتعاظم يوما بعد يوم.

ويسود اعتقاد على نطاق واسع في العراق بأنه من دون مساعدة الولايات المتحدة، يمكن لإيران أن تبسط هيمنتها الكلية على قرار العراق الخارجي وتوجهاته الداخلية من خلال تمكن المليشيات التابعة لها من إحكام قبضتها على مفاصله الحيوية. ويتزايد في بغداد طرح الأسئلة بشأن نوايا الإدارة الأميركية خلال الأيام الأخيرة من حقبة الرئيس دونالد ترامب الذي يقترّب من مغادرة البيت الأبيض، بعد هزيمته في الانتخابات

السعودية عن حظر تصدير السلاح الألماني؛ لا نريد أسلحتكم

في مارس 2018 على حظر تصدير أسلحة إلى أي دولة تشارك بشكل مباشر في الحرب في اليمن.

وقبل الحظر، دخلت ألمانيا في تبادل تجاري نشط مع المملكة، وبلغ حجم صادراتها إلى السعودية 254 مليون يورو (300 مليون دولار) في عام 2017. وتقود السعودية منذ خمس سنوات تحالفا عسكريا يقاتل المتطرفين الحوثيين المدعومين من إيران في اليمن. وقال الجبير "يمكننا شراء أسلحة من عدد من الدول، ونحن نفعل ذلك. قول طرف ما إننا لن نبيع أسلحة للسعودية، لا يحدث فرقا بالنسبة إلينا". وأكد أيضا أن المملكة العربية السعودية أكبر مستورد للأسلحة في العالم، حسب أرقام حديثة. وأضاف "أنا فقط أقول إن الناس بحاجة للنظر إلى هذا من منظور متوازن".

وتقول مصادر سياسية إن حكومة ميركل تطبق حظر بيع السلاح للسعودية مرغمة بفعل الضغوط المفروضة عليها من قبل شركائها في الحكم، بينما تترك المستشارة الألمانية من خلال خبرتها الطويلة في قيادة ألمانيا أهمية الحفاظ على الشراكات الاقتصادية مع بلدان غنية مثل السعودية، وهي شراكات لا يمكن عزلها عن ملفات أخرى بما في ذلك الملفات الأمنية حيث سيكون من المفيد مساعدة هؤلاء الشركاء على حفظ أمنهم واستقرارهم الذي هو أحد مقومات صنع ثروتهم.

وسبق أن تعرّضت الحكومة الألمانية لانتقادات وضغوط داخلية وخارجية بسبب قرارها حظر تصدير السلاح للسعودية، حيث رأى قادة اليمين المحافظ خصوصا في حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي أن القرار يمثل تهديدا لشركات ألمانية ويمكن أن يطيح بفرص عمل، فيما حذرت كل من فرنسا والمملكة المتحدة من عقلة صادرات أسلحة من هذين البلدين بسبب وجود مكونات ألمانية في تركيبها.

صعدت الرياض من لهجتها في انتقاد الحظر التي تفرضه ألمانيا على تصدير السلاح إلى السعودية، قائلة إنها لا تحتاج ذلك السلاح أصلا. وبحسب مراقبين فإن الرياض تتعاطى مع هذا الموضوع من موقف قوّة، وذلك لاعتبارين مختلفين أولهما أن مصالح اقتصادية هامة تجمع بين السعودية وألمانيا وأن برلين تدرك جيدا أنها يصعد المخاطرة بمكتسبات مادية بتسببها في موضوع تصدير السلاح للمملكة، وثانيهما أن سوق السلاح العالمية مفتوحة على مصراعها وأن الدول التي تمتلك القدرة المالية بإمكانها أن تجد بدائل عن السلاح الألماني لدى موردين آخرين يعرضون منتجاتهم ذات الجودة والكفاءة العاليتين دون قيود.



وتضمن كلام وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية عادل الجبير إشارة ضمنية إلى هذه المعطيات عندما انتقد حظر ألمانيا لتصدير الأسلحة إلى بلاده واصفا إياه بأنه خطأ وغير منطقي، مؤكدا أن السعودية لا تحتاج إلى معدات عسكرية ألمانية.

وقال الجبير متحدّثا لوكالة الأنباء الألمانية "فكرة وقف بيع الأسلحة للسعودية بسبب حرب اليمن اعتقد أنها غير منطقية". وأضاف "نعتقد أن هذا خطأ لأننا نرى أن الحرب في اليمن حرب مشروعة أجبرنا على خوضها". وبعد تمديده عدة مرات، سيطرح الحظر الألماني على صادرات الأسلحة للسعودية مرة أخرى للنقاش في الأسابيع المقبلة قبل حلول موعد انتهاء الحظر في 31 ديسمبر القادم. ووافق تحالف المستشارية الألمانية أنجيلا ميركل

ماكنة تصفية الحسابات تنشط في صنعاء

قتل مؤخرا بالرصاص في منطقة حدة جنوبي صنعاء. وجاء في بيان نشرته

النسخة التابعة للحوثيين من وكالة أنباء "سبا" نقلا عن "مجلس الهيئة العليا لمكافحة الفساد" التابع للجماعة، أنه "تم توقيف وزير المياه نبيل الوزير، ومسؤولين محليين اثنين عن العمل، ومنعهم من السفر حتى انتهاء أعمال التحقيق في بلاغ مقدم أمام الهيئة". وهذا هو أول وزير في حكومة الحوثيين يواجه هذا الإجراء غير المعتاد منذ تشكيلها في 2016.

وأوضح البيان أن هذا القرار جاء "نتيجة وقائع فساد من قبل الوزير والمسؤولين المذكورين، أثناء تنفيذ وزارة المياه والبيئة المشاريع الممولة من المنظمات الدولية".

وكثيرا ما كان مصير التموليات الخارجية من مساعدات إنسانية وغيرها، مدار شكوك عميقة في توظيف جماعة الحوثي لها في غير مواضعها المخصصة لها، وفي إهدار جزء كبير منها ونهبها إلى جيوب المتنفذين في الحركة وإلى جهازها الحكومي والإداري.

اعلنت جماعة الحوثي المتسرّدة في اليمن الأحد عن توقيف ثلاثة مسؤولين تابعين لها بينهم وزير في حكومتها الموازية غير المعترف بها دوليا، ومنعهم من السفر وذلك على خلفية توجيه تهم فساد إليهم.

غير أن مصادر يمنية شكّكت في دوافع تلك الإجراءات، وقالت إنها مجرد امتداد لعملية تصفية حسابات داخلية تعصف بالجماعة منذ أشهر، بسبب خلافات سياسية وأخرى بفعل التناقض الشديد على الثروات والمغانم المادية من أموال وممتلكات تابعة أساسا لشخصيات وقيادات وحتى رؤوس أموال محسوبين على نظام الرئيس السابق علي عبدالله صالح واضطروا إلى الفرار من صنعاء أو اعتقلوا ورجّ بهم في السجون وصودرت ممتلكاتهم لدى سيطرة الجماعة على العاصمة بدءا من خريف سنة 2014.

وقالت ذات المصادر إن إقالة المسؤولين الحكوميين والقبض عليهم كانا متوقعين أصلا بعد تصفية وزير الشباب والرياضة حسن زيد الذي



شعار لخدايع الأتباع